# الإتحاد الأوروبي: تحديات ومعوقات أشهر النماذج التكاملية

# European Union: Challenges and constraints of the most famous integrative models

**رتيبـــة برد*، جامعة مولود معمري– تيزي وزو–**
ber_ratiba@hotmail.com

**تاريخ إرسال المقال: 2021/08/01 تاريخ قبول المقال: 2021/10/24 تاريخ نشر المقال: 2021/11/11**

**الملخص:**

تنصب الورقة على معالجة مسألة من مسائل الإتحاد الأوروبي، إذ لا يزال هناك من يراهن عليه، كونه تمكن منذ نهاية التسعينات تحقيق إنجازات إقليمية مبهرة مثل الوحدة المالية لمنطقة اليورو والتوسعات الكبيرة نحو الشرق، ليشكل بذلك النموذج الإقليمي والتكاملي الأنجح. يبقى أن واقع الإتحاد الأوروبي يعكس وجود جملة من التحديات والأزمات الخانقة التي يعانيها، والتي تعتبر من بين مؤشرات تراجع المكتسبات الوحدوية وتقهقر المسار التكاملي الأوروبي، من بينها نكسات ما بعد 2016 وأخرها البريكست. كما تهدف الدراسة بذلك إلى تبيان مواقع الخلل في النموذج الوحدوي الأوربي، الذي أضحى ينقصه القوة لمواجهة تداعيات العولمة وترتيباتها الجديدة. فغياب الوحدة السياسية وفقدان الاستقلالية الإستراتيجية والعسكرية، الإخفاقات في إدارة الأزمات وأحدثها أزمة جائحة فيروس كورونا، أخذ يبدد الآمال حول أداء الاتحاد ومستقبله ووزنه في معادلة القوة الجديدة في العالم، خاصة وأن الميزة الأساسية للبيئة العالمية هي احتدام التنافس على التموقع الإستراتيجي خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

**الكلمات المفتاحية:** الإتحاد الأوروبي، النموذج البارز، التكامل، التحديات، المعوقات.

## Abstract:

The research paper focuses on addressing a European Union issue, on which there is still a bet, since, at the end of the 1990s, impressive regional achievements, such as the financial unity of the euro area and large expansions towards the east, were able to shape the most successful regional and integrative model. The reality of the European Union continues to reflect the existence of a number of challenges and stifling crises, which are among the indicators of declining unitary gains and regressing European integration, including post-2016 setbacks, most recently the Brexit. In doing so, the paper aims to illustrate the dysfunctional locations of the European unitary model, which is now lacking the strength to cope with the repercussions of globalization and its new arrangements. The absence of political unity, the loss of strategic and military independence, the failures in crisis management and the latest crisis in the Corona virus pandemic, is wasting hopes about the functioning, future and weight of the Union in the new power equation in the world, especially since the primary advantage of the global environment is the intense competition for strategic positioning, especially between China and the United States of America.

**Key words**: European Union, Outstanding Model, Integration, Challenges, Constraints

* المؤلف المرسل

**مقدمـــــة:**

شكلت نهاية الحرب الباردة تغيرا عميقا في العلاقات الدولية، إذ خلق زوال الإتحاد السوفياتي تحولات جذرية على كافة الجبهات لا تزال تداعياتها تلاحقنا من القرن العشرين إلى غاية القرن الواحد والعشرين. لأن هذا الزوال خلف قوة وحيدة على رأس هرم ترتيب القوى مما فتح باب الأحادية القطبية المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية وكفى. كما دفع الأمر في المقابل نحو نمو الإقليمية، ففكرة إقامة مشروعات متعددة الأطراف تعتبر من بين الأفكار التي نمت بعد الحرب الباردة نتيجة الإفرازات والنتائج المترتبة عنها. كما أدى ذلك إلى بداية النقاش حول العلاقات الإستراتيجية الأوروبية، نتيجة الشعور بالتعرض للخطر والضغوط الخارجية مما أفضى لبلورة التعامل المشترك في صيغة إقليمية بإمكانها أن توفر لنفسها متطلبات التكافؤ.

رافق هذه الخطوة بروز حشد كبير من المفاهيم الجديدة التي تتلائم مع الترتيبات والسلوكيات الدولية المصاحبة لذلك ميدانيا وعمليا. أبرزها مصطلح العولمة وإنعكاساته العملية من حزمة الحريات المتعلقة بتنقل الأفراد والمنظمات والشركات والأموال العابرة للقارات ودول المعمورة. فظاهرة الإختراق لحدود الدول خلقت تساؤولات عدة حول مصير هذه الأخيرة ومستقبل هويتها وحتى حول طبيعة العلاقات في ظل الإنتماءات الإقليمية التي أخذت في تبني سياسات توسعية لمواجهة المد المعولم، كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي ذهب لدرجة دعم الفكر العبر إقليمي في كل الإتجاهات لخدمة النواة الأولى المتمثلة في الإقليمية الأوروبية.

يجدر بنا أيضا تحديد طبيعة العلاقة التي تربط النظام الإقليمي الأوروبي بالنظام الدولي، ولذا لابد من الإستعانة بمدارستين نظريتين أساسيتين، أولهما مدرسة التبعية، إذ يرى المدافعين عن فكرة التوجه العلائقي الاحادي الاتجاه أن هناك ارتباط بين النظامين الدولي والإقليمي، أساسها سيطرة المركز وتبعية المحيط. بالتالي التركيز على الروابط التاريخية والحضارية وعلاقات الإعتماد العبر أطلسية غير المتكافئة بين دولة مركز القوة الريادية والهيمنية والمحيط الرأسمالي في ظل غياب إستقلالية أوروبية.[1] في مقابل تذهب مدرسة التبعية إلى وجود علاقة أحادية الإتجاه بين النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وبين النظم الإقليمية عامة والأوروبي خصوصا.

لعل من بين تفسيرات مدرسة النظم الإقليمية في هذا الصدد، هو تأكيدها على طبيعة هذه الارتباطات المكونة للنظام الدولي الراهن، الذي يعرف علاقات معقدة تربط مركز النظام الدولي المؤثر بالسيطرة، والذي يصطدم أحيانا بتفاعلات الإقليمية الصادرة عن التكتلات المكونة للقوى الصاعدة التي تبحث لنفسها عن متنفس استراتيجي يسمح لها بنوع من الحركية، وتأكيد النفوذ سياسيا واقتصاديا في فضاءاتها الحيوية. إذ انه وبالرغم من السيطرة التي يمارسها قطب الهيمنة الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إن ذلك لا يمنع من وجود تفاعلات إقليمية تتحكم فيها علاقات الجوار والمصالح المتشابكة مع جوارها، فنجد هذه القوى

الإقليمية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي له تفاعلاتها، تمارس نوع من التأثير الإقليمي بالنيابة عن قطب الهيمنه، الذي لا يعني إنها استقلالية عنها .[2]

الإشكالية الجوهرية تتمثل في: هل بإستطاعت الإتحاد الأوروبي في ظل العقبات والأزمات التي تهدده أن يصبح قوة عالمية بارزة، قادرة على تبنى سياسية وإستراتيجية متميزة مستقلة بذاتها، تمكن مؤسساته الفاعلة في ممارسة التأثير الفعلي على الساحة الدولية. وذلك عبر بلوغ أقصى مراحل الإندماج للوصول إلى ما قد يشبه الولايات المتحدة الأوروبية؟

## 1- تركيبة وواقع الإتحاد الأوروبي: الإندماج الكلي والتكتلات الجزئية

يعرف الإتحاد الأوروبي في الواقع رغم وحدته تشتتات وتكتلات صغرى داخلية تفضي إلى مجموعات إقليمية. هذه الأخيرة قد لا تكون دائما على وفاق حول القضايا الداخلية والخارجية، إذ لكل مجموعة أفكارها المختلفة عن الأخرى تجاه القضايا السياسية والأمنية وكذا الإقتصادية منها. قد ينتمي البلد الواحد لأكثر من مجموعة، وترتبط عضويته في كتلة أو أخرى إلى موقع البلد داخل القارة العجوز.

يمكن تقسيم الكتل الأوروبية حسب البعض إلى أربع مجموعات أساسية للعلاقات بين الدول الأوروبية وهي:

**1.1- مجموعة النفوذ الألماني:** تشمل كلا من ألمانيا، النمسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج، جمهورية التشيك، سويسرا، سلوفينيا وفنلندا، هذه الدول لا تتضرر من تنافسية ألمانيا أو أنها تعتمد على التجارة الألمانية للمنفعة الاقتصادية، فهي ليست مهددة بعلاقة ألمانيا مع روسيا.

**2.1- المجموعة الإسكندنافية:** هذه الدول ترى في عودة روسيا خطرا وتهديدا كبيرا يتهددها ويعيدها إلى ماضي عسير. تشمل هذه المجموعة كل من السويد، النرويج، فنلندا، الدنمارك، أيسلندا، أستونيا، ليتوانيا، ولاتفيا.

**3.1- المجموعة المتوسطية:** تقع على محيط أوروبا المتاخم للمتوسط، لها إهتمامات وإرتباطات سياسية وأمنية مشتركة، بسبب مشكلة الهجرة غير الشرعية القادمة من تركيا ومن شمال أفريقيا. تشمل هذه المجموعة كل من إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص ومالطة.

**4.1- مجموعة الدول الواقعة بين ألمانيا روسيا،** هي كل من بولونيا، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، هنجاريا، رومانيا وبلغاريا. تعاني هذه الدول من حالة القلق وعدم الإرتياح وتنزعج من موقعها هذا الإستراتيجي والحساس في الآن ذاته.

تعكس هذه الحالة واقع الإتحاد الأوروبي الذي يعد عبارة عن إتحاد لمجموعة تكتلات فرعية أو جزئية. ضف إلى ذلك مشكلة وأزمة الإنتماء، التي تعاني منها كل من فرنسا وبريطانيا، فهذه الأخيرة بدأت بإقامة علاقات مع المجموعة الإسكندنافية- البلطيقية، أما فرنسا فهناك من يصنفها في منطقة النفوذ الألماني، رغم

محاولاتها الحفاظ على دور قيادي في منطقة اليورو، لكن رغم كون فرنسا دولة متوسطية لكنها تفكر في إقامة تحالفات مع دول وسط أوروبا لمحاصرة منافستها ألمانيا التي هي في الآن ذاته حليفها الإستراتيجي الذي تكون معه ثنائي قوي داخل الإتحاد الأوروبي. فهي إذن تتأرجح بين إرتباطها بألمانيا ومحاولاتها للإنفصال عنها، كما حدث مع محاولة الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" إسترجاع مجد فرنسا الضائع في محاولة فاشلة للعب دور الفارس الوحيد، في مبادرة الإتحاد المتوسطي، لكن بتأثير من ألمانيا عدل المشروع إلى مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط.

**2- جذور اللاوفاق والإنقسام الأوروبي: دور القضية العراقية**

لقد سجل العدوان الأميركي على العراق في 2003،[3] أبرز المسائل التي أثرت على الإتحاد الأوروبي سواءا على المستوى الداخلي المتعلق بإختلاف مواقف الدول الأوروبية حول القضية العراقية والتأمل في إنعكاساته المحتملة على وتيرة ووجهة عمليات التوحد والاندماج الأوروبي، أو على المستوى الخارجي أو السياسة الخارجية في ظل بروز أنماط جديدة للتعامل الأوروبي مع توجهات السياسة الأميركية، إذ أبرزت الحرب الأمريكية على العراق تيارين داخل القارة الأوروبية،[4] يمكن التمييز بينهما كالتالي:

**1.2- تيار مؤيدي ومعاوني الأمريكان:** يضم بريطانيا (المنسحبة من الاتحاد الأوروبي)، وأسبانيا وإيطاليا وهولندا والدنمارك، وفي وسط وشرق أوروبا كل من بولندا وجمهورية التشيك والمجر ودول البلطيق، في حين يسجل التأييد الأسباني والإيطالي تحفظا.

**2.2- تيار المناوئ للتوجهات الأميركية،** على رأسه فرنسا وألمانيا وكذا بلجيكا وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد. لقد شددت هذه المجموعة خطابها حول عدم مشروعية إستخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد إستنفاد كافة الوسائل الأخرى وبترخيص من الأمم المتحدة، وعدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق.

إن في إختلاف المواقف الأوروبية حول أسلوب تسوية القضية العراقية تعبيرا عن عدم موافقة الإتحاد الأوروبي على الأساليب والتصرفات الأميركية. مسألة العلاقات الأوربية الأمريكية تعتبر نقطة لا توافق أوروبي، إذ تزرع الإنشقاق وصراع التوجهات داخل الإتحاد الأوروبي بين أنصار النزعة الأوروبانية وأنصار النزعة الأطلسية. تسبب هذا البعد في خلق شرخ كبير داخل الاتحاد الأوروبي وبين أعضائه، مما من شانه ربطهم بمركز القرار الأمريكي، وتصعيب سبل وحدة القرار الأوروبي.

لعل من ملامح ذالك ما تعرفه السياسة الخارجية الأوروبية والسياسة الأمنية الأوروبية من محدودية في الدور في القضايا الإقليمية. ولعل لبعض أعضاء الاتحاد مسؤولية كاملة في عرقلة مسار الاستقلالية الأوروبية بقراراتها عن مركز الهيمنة العالمية، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا الحليف الأزلي للولايات المتحدة الأمريكية وكذا هولندا والبرتغال. أما بالنسبة للأعضاء الآخرين وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا فيدافعون عن فكرة ضرورة وأهمية استقلالية القرارات الأوروبية عن الأمريكية. إن هذا التباين في العلاقات الأوروبية

الأمريكية لا يعني بتاتا ان العلاقة العبر أطلسية ليست متينة، بل تملك من المتانة والقوة ما يسمح لها بتجاوز الأزمات التي تحدث جراء الأحداث والمواقف، بل تذهب عموما إلى محاولة إيجاد نقاط التقاء لتحقيق مصالح الطرفين.

كما أن من بين أسباب سلب الإرادة الأوروبية وتكبيل قرارها، مسألة السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على عرقلتها وعدم اكتمالها، إذ تقف بعدا ثالثا في كل محاولات الاستقلالية الأوروبية عن التبعية الأمريكية امنيا، وعدم السماح بالخروج عن راية الحلف الأطلسي.[5]

تضاعفت جهود السيطرة الأمريكية وتدخلها في القرارات الاوروبية منذ أن برزت ملامح مفهوم الأمن الأوروبي خلال مؤتمر وزراء دفاع الدول الأوربية،[6] الذي انعقد في بروكسل عام 1991،[7] إذ ظهر تجاذب وتفاعل بين المجموعة الأوربية الغربية خاصة، حول ضرورة دعم الإستقلالية في السياسة الدفاعية الأوروبية وقد برز تياران حول الأمن الأوروبي كما سبق وان ذكره: أولهما تيار التبعية تقوده بلجيكا تدعمه بريطانيا وهولندا يقوده "مارك إيسكتر" وزير خارجية وفحواه أن أوروبا عملاق إقتصادي ولكنه قزم سياسي ودودة أرض عسكري مما يدعم البقاء تحت المظلة الأمريكية. ثانيهما تيار الإنفصالية عن الهيمنة الأمريكية تقوده كل من فرنسا، ألمانيا وإيطاليا من أجل دعم المكانة الأوربية.[8] وتعتبر فرنسا أكثر الدول الأوروبية تحمسا لقيام أمن ودفاع أوروبي مشترك وهي التي تمكنت من إقناع شركائها الأوروبيين بالضغط على واشنطن للتوقيع على إتفاق يسمح بتشكيل فيلق أوروبي خاص داخل الحلف الأطلسي يقوم بعمليات خاصة دون مشاركة أمريكية.

## 3- أبرز التحديات والأزمـــات التي يعانيها الإتحاد الأوروبي

يعاني الإتحاد الأوروبي بالرغم من حقيقة أنه عبارة عن تجربة تكاملية مميزة ورائدة، من جملة من التحديات والأزمات التي تهدد مكانتة وأداءه على المستوى الإقليمي والدولي، ولعل من أبرزها، ما يلي:

### 1.3- التحديات والأزمـــات السياسية:

يرى "زبغنيو بريجنسكي" أن أوروبا لم تعد رقعة الشطرنج الجيوسياسية التي كان يلعب عليها الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب الباردة.[9] إذ تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة وبعد المبرر القوي الذي قدمته لها أحداث11 سبتمبر2001 لتبني إستراتيجية شاملة لم يسلم منها لا الشرق الأوسط ولا حتى أوروبا، حيث كانت تصريحات المسؤوليين الأمريكيين منذ البداية توحي بالتدخل في كل بقعة تهدد فيها المصالح الأمريكية، ولقد ضاعفت الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود من هذا الأمر، مما دعم مبدأ حق التدخل غير الإنساني،[10] لتحطيم عصا المتمردين في الدول الحاضنة لهم في محيط أوروبا، كالمجر وتشكوسلوفاكيا وأفغانستان وجنوب المتوسط وغيرها من الدول،[11] التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا للتهديد الإرهابي. هذا الأمر جعل في ظل تعدد الجبهات المفتوحة من المؤسسات

الأمنية الأوروبية مؤسسات تابعة لحلف الناتو في قيامها بعمل عسكري مشترك، محققة بذلك مصالح القوة المهيمنة الساعية إلى تغيير الواقع الدولي في إتجاه يخدم مصالحها، تحت غطاء دعم وتحقيق الأمن الجماعي.[12]

يعاني الإتحاد الأوروبي داخليا من إشكاليات عدة معقدة من بينها ما يتعلق بكيفية التعامل والموازنة بين المصالح الداخلية الوطنية والمصالح المشتركة في الإطار الإتحادي، إذ أن الأمر يرتبط بمخاوف حول قيام سلطة مركزية أوروبية قوية تطغى وتتجاوز السلطات القائمة داخل حدود الدول. كما يعاني الإتحاد كذلك منذ فترة من أزمة دستورية، مرتبطة بإستحالة سريان تطبيق الدستور على كافة الدول إذ أن الأمر مرتبط بضرورة تحقيق الإجماع حوله. يعتبر هذا الشرط عائقا هاما لابد من تجاوزه، إذ لا يمكن تصور المحافظة عليه وتعويضه بنظام التصويت في تمرير أكثر من 60٪ من القوانين الأوروبية المشتركة بعد توسع الإتحاد الى26 دولة (بعد إنضمام رومانيا وبلغاريا، وبعد البريكسيت).

إن الدستور الجديد يتضمن تعزيز موقع المجلس النيابي، والمفوضية الأوروبية. فضلا عن تعديل نظام التصويت في مجلس الوزراء ومجلس رؤساء الحكومات إلى الغالبية المزدوجة (55 من الدول الأعضاء و65٪ من السكان) خاصة لما يتعلق الأمر بالقوانين الإقتصادية والمالية والإجتماعية، وأصبح نظام الإجماع مرتبط فقط بقضايا الأمن والدفاع والشؤون الخارجية. يشكل كذلك الإجماع عقبة في إيجاد سياسات خارجية وأمنية مشتركة وعائق في مسار توحيد السياسة الخارجية الأوروبية.

لعل نموذج الأزمة السياسية التي تعيشها أحد أكبر العواصم الأوروبية ومركزها، المتمثل في بلجيكا لدليل على تفشي الأزمات في كيان الإتحاد الأوروبي، إذ عرفت بلجيكا على سبيل المثال مع إنتخابات يونيو 2010 حالة أزمة جراء عدم تمكن الأحزاب السياسية من الإتفاق على تشكيل حكومة، تحت تأثيرات الخلاف بين الفلامنكيين –الناطقين بالهولوندية– والفرنكوفونيين –الناطقين بالفرنسية– ولقد حكمت بذلك رقما قياسيا أوروبيا لأطول مدة لتشكيل الحكومة،[13] فعرفت العاصمة والمدن البلجيكية إثرها مظاهرات حاشدة، خرج فيها عشرات الآلاف إلى الشوارع للإحتجاج على بقاء البلاد عدة أشهر بدون حكومة مطالبين المسؤوليين السياسيين بتنحية خلافاتهم جانبا لوضع حد لأطول أزمة سياسية تشهدها البلاد. فالتنوع الثقافي واللغوي أساس التداعيات السياسية في بلجيكا وعنصر الشقاق حول الأحق بالمزيد من الحقوق السياسية في بروكسل التي يتحدث سكانها الفرنسية وسط منطقة تتحدث أغلبيتها الهولندية.[14] كما يعاني الاتحاد الأوروبي المستوى الخارجي من الركود والشلل القراري وهذا تجاه أهم القضايا الدولية كمسالة الشرق الأوسط التي تستحوذ عليها الإدارة الأمريكية. بل وحتى الإقليمية التي تقع على عتبة بابه وهذا يعود إلى عقدة التبعية للقرارات الأمريكية مما يحد ويجمح طموحها وحلمها بان تصبح قوة وقطبا مؤثرا وهو ما ذهب إليه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك مباشرة بعد توليه الرئاسة الفرنسية، (( إنه من غير المعقول أو المقبول أن يضن البعض أن الإرادة

والقرار سيكونان دائمًا من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأوروبيين أن يكتفوا فقط بدفع فاتورة الحساب )).

نسجل كذلك الأزمة المترتبة عن تدفق اللاجئين والمهاجرين، بفعل تزايد بؤر الأزمات في المحيط الأوروبي، إذ تسرب إلى داخل حدود الاتحاد الأوروبي خلال 2015 ما يعادل 1.5 مليون مهاجر ولاجئ، قادمين إليه برا وبحرا، ومتحدين الموت المحتم. فبحلول نهاية سنة 2015 سجل الاتحاد الأوروبي ما يعادل 897 ألف طلب للجوء، عبر اغلبهم عبر تركيا واليونان وايطاليا وليبيا، واغلب المهاجرين قادمون من سوريا فرارا من تدني الأوضاع الأمنية، وحاله الاستقرار، ولقد تدخلت ألمانيا كدولة عرفت أعدادا كبيرة من طالبي اللجوء إلى إقناع الاوروبيين بتبني نظام الكوتا في الاستقبال لتقاسم الأعباء داخل الاتحاد الأوروبي، ولتمكين المهاجرين من الإقامة في الظروف الملائمة للاستقرار .

لعل من ابرز الأزمات التي زعزعت الاتحاد الأوروبي مؤخرا هو ما يتعلق بقرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد استفتاء الخميس 23 يونيو/حزيران2016، إذ وصف وزير خارجية ألمانيا فرانك شتاينماير قرار الانسحاب البريطاني بكونه "يوماً حزيناً لأوروبا وبريطانيا". فقد أثارت نتائج الاستفتاء حالةً من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهدّدت بتداعياتٍ سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطُرحت أسئلةٌ حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين[15].

**2.3- التحديات والأزمـــات الإقتصاديـة:**

تمر دول منطقة اليورو منذ سنوات بمرحلة من الركود الاقتصادي وهذا ما تبين منذ صدور أولى الإحصائيات عن المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية (Eurostat) في2007. إنخرطت الأقطار الأوروبية الواحدة تلوى الأخرى منذ فترة تسعينيات القرن الماضي في مسيرة إصلاحات مؤسساتية، لكنها تركت القضية الرئيسية المتعلقة بالتكامل السياسي في مستوى ثاني من درجة الأهمية. أقدمت بكل وقتها وجهدها على تجسيد التكامل الاقتصادي، فكان هذا الأمر في النهاية هو المصدر الأساسي لأزمة الديون السيادية التي تعاني منها منذ فترة. فإنعدام الرقابة السياسية على التكامل الإقتصادي كان وراء ذلك، إذ قطع الاتحاد الأوروبي في عملية الإندماج الإقتصادي أشواطا تتجاوز بكثير تلك المتعلقة بالإندماج السياسي والأمني، لكن عملية التوسعة الأوروبية السريعة وضعت في طريقها معضلة تضاعف حجم الهوة الإقتصادية بين دول الأعضاء في الإتحاد، يتعلق الأمر بالتفاوت الكبير للدخل الفردي (يعادل عشرة أضعاف).

كذا القضية المتعلقة بإرتفاع نسب البطالة وتكاليف اليد العاملة وكذا أزمة المديونية... وغيرها[16] من القضايا الشائكة التي جعلت من حلم الوحدة الإقتصادية الأوروبية مصدر إضطرابات وتخوفات لا نهاية لها

(سواءا كان بالنسبة للأفراد أو الحكومات الوطنية)، ففتح الحدود بصورة مطلقة أمام الإستثمارات والتجارة يعود بالفائدة الأكبر على الشركات الكبرى والمصارف المالية الضخمة، التي باتت أقدر على إختيار مواطن إنتاجها حيث تتحقق لها أرباح أكبر بغض النظر عن نتائج ذلك في سوق اليد العاملة أو في قطاع التأمينات الاجتماعية، والحكومات تلجأ إلى إغراء الشركات بتسهيلات ضرائبية كبيرة لا يمكن التعويض عنها إلا عن طريق مزيد من الضغوط على الفئات السكانية الأقل دخلا. الأمر الذي ولد ظاهرة إرتفاع نسب الفقر وإرتفاع نسب أصحاب المليارات.

ضف إلى ذلك كون الدستور الجديد للاتحاد الأوروبي يلزم الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ حرية المنافسة، التي تعني حرية الاستثمارات والتجارة، ولكنه يكتفي بمهمة التنسيق غير الملزم من جانب الإتحاد للتأمينات الاجتماعية التي تبقى من صلاحيات الحكومات الوطنية، وبالتالي عرضة لإضطرار تلك الحكومات إلى الحد منها تحت الضغوط المتزايدة للشركات تحت رداء ما يعرف بالأسلوب الليبرالي الجديد.

من إجراء مواجهة التداعيات المستمرة للأزمة المالية التي إمتدت عبر المحيط من الولايات المتحدة الأمريكية إلى القطاع المصرفي الأوروبي، نجد أن فرنسا إنضمت إلى بلجيكا ولكسومبورغ في محاولة لإنقاذ مجموعة "ديكسيا" الفرنسية–البلجيكية للخدمات المالية بعد أن تهاوت أسهمها، عن طريق الإتفاق على ضخ 6,4 مليار يورو لإنعاشها، كما تحركت كل من حكومات بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ لإتخاذ إجراءات تأميم جزئي بمعدل 49٪ لمجموعة "فورتيز إن". في المقابل نجد أن كل من فرنسا وألمانيا رفضتا منذ البداية فكرة تكييف مستوى الأجور، وفقا لمستوى التضخم الذي تشهده منطقة اليورو، الأمر الذي عارضه الشارع البلجيكي، مما دفع بحكومة هذه الأخيرة إلى إجراء إتفاق مع أكبر نقابات البلاد حول تكييف الأجور. أعلن مكتب الإحصاء البلجيكي عن إرتفاع معدل التضخم في أسعار المستهلكين في فيفري 2011 إلى أعلى مستوياته منذ أكتوبر 2008، إذ قفز من 3,39 إلى 3,22 في شهر جانفي، مع تداعياته المرتبطة بإرتفاع أسعار الكهرباء وزيوت التدفئة بنسبة 3,8. كما إرتفعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 1,4 ووقود السيارات بنسبة 0,7 بالمقارنة مع جانفي 2011.[17] إذا أخذنا بعين الإعتبار النموذج اليوناني كمثال للدول الأوربية الأكثر تضررا من الأزمة الإقتصادية والمالية لمنطقة اليورو.[18]

عانت اليونان ابرز المتضررين بالأزمة لفترة طويلة لذا تضررت على مستويات عدة سياسية اقتصادية اجتماعية، تتالت الاضطرابات والاحتجاجات من طرف الجبهة الشعبية الغير راضية على تدهور مستويات المعيشة، كما على تدني مستوى تعامل السلطات مع تداعيات الأزمة،[19] كسبيل للتعامل مع الأزمة وحلها اقترح صندوق النقد الولي اللجوء إلى خفض مستوى المعيشي، بمعنى التنازل على الرفاهيات والاكتفاء اقتناء الأساسيات، مما دفع باليونان نحو طرح خيار سياسة التقشف، مما زاد من تزايد انسداد الأوضاع وغضب الشارع الذي دخل في مواجهة مع حكومة غيورغيوس باباندريو ودفعها نحو الاستقالة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة لوكاس باباديموس. ولم تكن الأمور هينة على الحكومة الجديدة، التي على عاتقها إخراج اليونان من

الأزمة الاقتصادية التي اضحت تهدد المكتسبات السياسية والاجتماعية.[20] وصل الأمر باليونان إلى وضع إحتمال الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، وتلتها إسبانيا في تدهور الأحوال وكذا التهديد بالخروج من منطقة اليورو، فأضحت التجربة الوحدوية كلها في خطر.

أما بالنسبة لنموذج الأزمة في إيرلندا التي حققت طفرة إقتصادية وصناعية هائلة خلال التسعينات، بفضل تبنيها سياسة تحرير التجارة ودعم الصادرات والإستثمارات وغيرها من العوامل إلى حد أنها سميت بـ"نمر أوروبا" التي حققت في غضون سنوات قليلة رابع أغنى بلد في العالم من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي،[21] والذي سرعان ما أصابه الوهن بدوره بسبب الأزمة المالية العاصفة على الإتحاد الأوروبي، فمع إندلاع أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية تورطت المصارف الأيرلندية وعلى رأسها "أنجلو أريش بنك" التي قامت الحكومة الأيرلندية بضخ مليارات اليوروهات، وإنتهى الأمر إلى عملية تأميم كاملة في 2010. تعرضت بذلك أيرلندا إلى أشد أزماتها المالية والإقتصادية، المتعلقة بتراكم ديون القطاع المصرفي التي بلغت حوالي 40 مليار يورو، وإرتفاع الديون السيادية أو ديون الحكومة، إذ إرتفع عجز الموازنة العامة إلى أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي،[22] وكذلك إرتفاع حجم الدين العام إلى أكثر من 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك قامت مؤسسات تصنيف الإئتمان الدولية بتخفيض تقييماتها فيما يتعلق بالديون السيادية الأيرلندية. الأمر الذي دفع الحكومة الأيرلندية إلى تبني خطط إنقاذ لمعالجة الازمة عن طريق توفير 15 مليار يورو إلى غاية 2014. يتعلق الأمر بتطبيق سياسات تقشفية حادة وزيادة الضرائب، وخفض إنفاق قطاعات الصحة والرعاية الإجتماعية والتعليم وكذا رواتب العاملين بالحكومة، بهدف تقليص العجز في الموازنة إلى 3٪ عام 2014. بصفة عامة الإقتصادات الأوروبية ليست في أفضل أحوالها، إذ بلغ عجز منطقة اليورو 565 مليار اورو في 2009، وبلغت ديونها 7 تريليونات يورو، فأكثر من عشرين دولة من سبعة وعشرين تعاني من عجز في الميزانية يفوق 3٪ من نسبة الناتج المحلي

بالنسبة لتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية،[23] التي لا يزال الاتحاد الاوروبي يعاني تابعاتها، لابد من العودة إلى تطوراتها الأولى التي إنطلقت من اليونان منذ 2009 نتيجة التلاعبات في الإحصائيات الرسمية للإيحاء الوهمي بوجود تطورات في الإنجازات الإقتصادية والسياسية.[24] تفاقمت الأزمة وإنتشرت بسرعة وفق نظرية الدومينو في2011 لتلقي بضلالها على كافة منطقة اليورو. لتلجا الحكومات الأوروبية الواحدة تلوى الأخرى من دول المحيط الداخلي المتعثر (اليونان، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا) إلى مركز الوحدة النقدية (إيطاليا، ألمانيا وفرنسا)، بشكل يهدد المناطق المالية الآسيوية والأمريكية في ظل ما تعرفه القطاعات المصرفية والأسواق المالية من عولمة، مما دفع الدول الأوروبية إلى إعتماد سياسات التقشف. أما المسببات الفعلية لتوسع وترسخ أزمة الديون السيادية فتعود عموما إلى:[25]

- بطئ التحركات لمواجهة الأزمة الراجع للإتفاقيات والمنظمات التي تنظم نشاط منطقة اليورو. إذ إنفجرت الأزمة في اليونان نوفمبر 2009 ولم يتم موافقة رؤساء الإتحاد الأوروبي على خطة الإنقاذ إلا في شهر ماي 2010.
- التخفيضات المتتالية في تقييم الجدارة الإئتمانية لسندات الحكومية. مما إنعكس على زيادة عبئ الإقتراض المالي للديون في اليونان ومجموعة دول الإتحاد النقدي الأوروبي.[26]
- عدم وجود آلية محددة في المعاهدات والإتفاقيات الأوروبية للتدخل في أوقات الأزمات على شاكلة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.[27]
- طول الفترات التدخلية، إذ جاءت خطة الإنقاذ الثانية بعد سبع عشر شهرا من الأولى، أي في نهاية أكتوبر 2011.
- التباين بين القوى السياسية داخل الإتحاد الأوروبي وداخل منطقة اليورو. إذ إنفردت كل من فرنسا وألمانيا بإتخاذ القرارات على صعيد إدارة الأزمة. مع تأكيد رفض فكرة إصدار سندات أوروبية موحدة بضمان جماعي، مقابل قيام البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية للدول المتعثرة.
- تعدد الورشات المالية والإقتصادية الأوروبية من جانب صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي وزعماء منطقة اليورو (فرنسا وألمانيا)، إلى نشر حالة الإستياء المنعكس على مطالبة بعض الأطراف بالعودة إلى ما قبل الأورو أي إلى عملاتها الوطنية في مقدمتها اليونان التي ترغب في التخلص من الوصاية الخارجية.
- تأثير تقارير الجدارة والتصنيفات على الدول الأوروبية المختلفة في مستويات التأثر بالأزمة،[28] مما أثر سلبا على القارات المتخذة بغرض إنقاذ اليورو والدول المتعثرة.

إن ما من شأنه مضاعفت تداعيات الأزمة الاقتصادية هو الانعكاسات الأخيرة لقرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ ترتب على التصويت الغير مرتقب للشعب البريطاني لصالح الخروج أثارا اقتصادية كبيرة مست بالضرر القطاع البنكي، فكان الجنيه الإسترليني نفسه من بين العملات الأولى التي هوت نحو ادني مستوياتها منذ عام 1985، فتراجع الجنيه الإسترليني بلغ حدود 1.3229، بمعنى انه فقد في يوم واحد أكثر من 10%، جراء صدمة قرار الانسحاب. كما سجل الجنيه الاسترليني تراجع أمام قيمة اليورو بنسبة 81.96 مقابل 76.02. كما تأثرت بدورها البورصات الأوروبية التي هوت وسقطت بنسبة 10 بالمائة، شكلت هذه الصدمة الاقتصادية التي عرفها القطاع المصرفي من بين الأقوى تأثيرا، ومن شانها إحداث تأثير آني ومستقبلي، إذ انتقل انعكاسها نحو الأسواق المالية والبورصات الأسيوية، إذا ستفاد الين الياباني من الأزمة الأوروبية بتسجيل ارتفاع في قيمته مقابل اليورو. [29]

### 3.2- التحديات والأزمـــات الإجتماعية والثقافية:

تعاني المجتمعات الأوروبية جملة من الأزمات الإجتماعية والثقافية المرتبطة بتداعيات المستويين السياسي والإقتصادي التي خلفت نسب كبيرة من البطالة وتراجع القدرات الشرائية، مما دعم التوجهات العنصرية تجاه الأقليات الأجنبية والفئات المهاجرة. لقد شخص "فريد زكريا"[30] أزمة الإتحاد الأوروبي على أنها أزمة نمو لذا يحتاج الإتحاد الأوروبي إلى أجندة نمو، تنطوي على تطبيق إصلاحات جذرية. فالإقتصاديات الغربية مع إرتفاع الأجور، والإعانات السخية للطبقة المتوسطة والسياسية، والأنظمة المعقدة والضرائب أصبحت متصلبة وتواجه ضغوطا من ثلاث جبهات أساسية: [31]

- الجبهة الديموغرافيا، إذ يعاني الإتحاد الأوروبي من تراجع نسبة الشريحة النشطة بفعل شيخوخة السكان،
- الجبهة التكنولوجية، من خلال سماح الإتحاد الأوروبي للشركات أن تكثف العمل والإنتاج معتمدة على نسبة عمالة ضئيلة ومتراجعة (التسريحات)
- جبهة العولمة، إذ سمح الإتحاد الأوروبي للشركات والخدمات بإختيار مواقعها المناسبة في جميع أنحاء العالم لتخفيض تكاليف الإنتاج.

لقد شهدت فرنسا على سبيل المثال في أكتوبر 2011 موجة عنيفة من الإحتجاجات الشعبية، خرج إثرها الملايين إلى الشوارع جراء تداعيات عرض قانون إصلاح سن التقاعد ورفعه من 60 إلى 62 سنة، مما أثار غضب الشارع الفرنسي عامة، مع سخط الشباب على حالة البطالة المتفشية ولقد إنضم إلى المظاهرات ولأول مرة طلاب المدارس الثانوية.[32] ضف إلى كل ما يعانيه الإتحاد الأوروبي، على رأسها الآفات التي تهدد قلب كيانها أزمة الإسلاموفوبيا التي تهدد الأقليات العربية والمسلمة، ويتجسد ذلك بوضوح في قانون حظر الحجاب في فرنسا الذي دخل التطبيق شهر ابريل 2011 والذي ألقى بظلاله على عملية إدارة التعددية الثقافية والدينية في المجتمعات الغربية.[33]

بالإضافة إلى ذلك تسجل عواصم الإتحاد الأوروبي ظاهرة تصاعد نشاط التطرف اليميني المتزايد خاصة بعد التفجيرات التي عرفتها العاصمة النرويجية "أوسلو" في 22 يوليو 2011، والتي حدثت عبر نسف سيارة مفخخة بمقربة من مكتب رئيس الحكومة، إذ أسفر عنها مقتل ثماني أشخاص وجرح العشرات. بالإضافة إلى حادثة المخيمات الشبابية التابعة لحزب العمال في جزيرة "أوتويا" أدى بحياة 69 شخص وعشرات المصابين، إذ عكست هذه التفجيرات وجود أزمة حقيقية في التعامل الحكومي مع اليمين المتطرف والجماعات التابعة له أو الممولة له. إذ هناك علاقة تربط بين ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا واليمين المتطرف الإسرائيلي. ومن أبرز مظاهر التطرف اليميني في أوروبا، تنامي مشاعر التمييز تجاه الأجانب، والعداوة للديانات غير المسيحية، ومعادات كل العادات والتقاليد التي تعد دخيلة على المجتمعات الأوروبية. تؤكد الظاهرة هذه أن الثقافة الغربية مهيأة لكي تسير في إتجاه واحد وفقط، وبأسلوب متعصب ومنحاز. كما

توضح أن المجتمعات الأوروبية والغربية عامة ورغم ثورة المعلوماتية والإتصال لا تعرف إلا القليل عن عالمها الخارجي وخاصة حول الإسلام. [34]

يتوجب الإشارة ونحن بصدد موجة الإحتجاجات التي تعرفها الأقطار الأوروبية إلى تصاعد تيار الشعبوية على حساب تيار السياسوية، إذ يبدي الشارع الأوروبي رفضه التام للسياسات المنتهجة التي يرون فيها تهديدا لإستقلالية أوطانهم وأمنهم القومي، فالإحتجاجات الأوروبية المتتالية والمستمرة تؤكد الرفض الشعبي لطبقة السياسيين مع حالة إعلان الحرب على كافة رموز وأشخاص السياسة سواءا كانوا في الحكم أو المعارضة، مما ولد سعيا إلى إسقاط الحكومات في العواصم الأوروبية.

**4- المؤشرات المهددة بتقهقر وتراجع الوحدة الأوروبية**

الربيع العربي تلاه خريف أوروبي، يطبعه مناخ يسوده الإفلاس والتقشف الأوروبي.[35] وتهديد التفكك جراء الخيار البريطاني بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ففي ظل هذه الأوضاع والجبهات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي وإن لم يتوصل إلى حالة تكيف مع الواقع المستجد، فإنها حتى في حال أن نجت في الخروج من هذه العاصفة ستدخل في عاصفة أخرى، وتكرار العواصف سيعرض البيت الأوروبي حتما للإنهيار.

مما لاشك فيه أن الأزمات والإنقسامات الإقتصادية تعكس نفسها على الأداء السياسي لدول الإتحاد الأوروبي. إذ ما زال الدور السياسي الأوروبي هامشيا وينحصر في تمويل حلول وتسويات أميركية للمشاكل الدولية، دون تحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية، إذا تعمقت أزمات الاتحاد الاقتصادية سيتحول سراب الإنهيار والتفكك إلى حقيقة ماثلة للعيان.

لابد من أن نثير الانتباه إلى أن المشروع الأوروبي يرجع ظهوره إلى ثلاث عوامل رئيسية لم تعد متوافرة الآن أو على الأقل لم تعد تحظى بالدعم الكافي وهي:[36]

- **العامل الأول:** توافر قدرة تكاملية وخطط قطرية أهدافها واحدة أو متقاربة،
- **العامل الثاني:** توافر الحافز الأمني لأوروبا، وهو في رأي الكثير من التكامليين ضرورة وشرط منه مجرد حافز،
- **العامل الثالث:** توافر إعتماد أوروبا في البداية على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمكن القول أنه بدون "الهيمنة" الأمريكية في العالم الغربي ما كانت أوروبا لتستطيع أن تصبح قوة عالمية كبيرة.[37]

بصفة عامة، ترى نظرية التنظيم الدولي والإقليمي أن الحلول للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية، لا يحققها إلا دخول الدول المعنية في ترتيبات إقليمية جديدة، في ظل توفر إمكانيات العمل المشترك، ونسبة معينة من التأييد الشعبي، وينبع هذا التأييد من حقيقة سيكولوجية أساسية مفادها أن الفرد يكون أكثر تقبلا لروابط التجمع الإقليمي، أكثر منه بالنسبة للتنظيمات الدولية العالمية لغياب بعد الإنتماء،[38] هذه العلاقات

البينية على وحدة الإتجاهات السياسية أو الإلتفاف حول مجموعة من الأهداف الموحدة هي الكفيلة بإخراج الإتحاد الأوروبي من أزماته.

**الخاتمة**

لعل ما نخلص إليه هو تبيان معادلة سقوط قوى دولية وبروز أخرى، من خلال زوال الإتحاد السوفياتي من جهة وبروز الإتحاد الأوروبي، كأكبر تكتل إقليمي قائم على أساس إقتصادي في العالم، خاصة بعد إنضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى إليه، إذ بت يدر ربع ثروات العالم، ويسهم بقدر كبير في حجم الإستيراد والتصدير العالمي، كما يعد الممول الأول لمشاريع "التنمية" العالمية. لكن الإتحاد الأوروبي رغم إمكانياته الإقتصادية الكبيرة، يعتبر صغيرا في بعده السياسي، إذ أنه ضعيف التأثير في السياسة الدولية.

يستوجب الأمر بذل الجهود لتوحيد سياساته الخارجية والأمنية التي لا تزال بعيدة عن المطلوب فرغم الخطوات التي قطعتها منذ تسعينيات القرن العشرين، لا يزال بعيدا عن كونه كتلة سياسية وأمنية موحدة. قد يستعصي عليه الأمر من جراء تعثره بجملة المشاكل التي يعاني منها والتي تعيق سير عجلته أهمها مشكلة البطالة، مشكلة الواقع السكاني والشيخوخة، في ظل تدنى معدلات الخصوبة وإرتفاع متوسط الحياة، التي تفتح أبواب الإتحاد لهجرة العمالة، وجملة المشكل الثقافية كالهويه، والإسلاموفوبيا.

لقد ساهمت قضية ميزانية الاتحاد الأوروبي (2013/2007)، في كبح سرعة محرك الإتحاد من خلال قضية تعطل إقرار الدستور الأوروبي، ثم تلتها مشاكل مرتبطة بتداعيات وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة.

في نظرنا تبقى قضية الإنقسام الأوروبي حول قضية الأطلسية معضلة وخيمة كون الولايات المتحدة الأمريكية هي البعد الثالث في العلاقات الأوروبية– الأوروبية، إذ نجدها زرعت الإنشقاق بين التيارين البريطاني من جهة الذي يطمح إلى الجمع بين الفضاء الاقتصادي الأوروبي الموحد والإنتماء العبر أطلسي، والتيار الفرنسي المدافع على الإنفصال والإستقلالية الأوروبية عن هذه العلاقة الأطلسية من خلال سياسية ودفاع أوروبي ذاتي، في حين تتوجه ألمانيا برغبتها إلى تحويل الإتحاد الأوروبي إلى فيدرالية يسيرها دستور موحد، أما الأعضاء الجدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى، يتطلعون من خلال إنظمامهم إلى الاتحاد الأوروبي تحقيق البعد الإقتصادي، وبلوغ البعد السياسي من خلال الإحتفاظ بعلاقة عبر أطلسية طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلسي.

رغم هذه الإشكالات الداخلية، يبقى بروز وصعود الإتحاد الأوروبي في الساحة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة نقطة إيجابية تؤدي دورا لا نقول توازنيا مع الريادة الأمريكية، بل تشكل قطبا منافسا للولايات المتحدة الأمريكية ولو كان ذلك لحد الآن محتشما ولا يتجاوز المستوى الإقتصادي ولو أن حتى هذا البعد يعرف عراقيل عدة من جراء الأزمات. لعل المستقبل السياسي للإتحاد الأوروبي مرتبط بضرورة تعميق أكبر وأوسع للعملية الإندماجية بين إقتصاديات الإتحاد الأوروبي.

**الهوامـــــش:**

[1]– عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987)، ص20.

– كذلك: بهجت قرني، على الدين هلال، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، السياسات الخارجية للدول العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص ص43–51.

[2]– أحمد يوسف، النظام الدولي والنظام العربي: بحث في أنماط الإرتباط، في الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1995)، ص ص35–37.

[3]– تحت الذريعة الإرهابية وتواجد الأسلحة النووية

[4]– صرح المستشار الألماني السابق "غيرالد شرويدر" ((على الرغم من حدة المنازعات الدبلوماسية بين الحكومات الأوروبية والتي بلغت درجة حديث البعض عن عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية)). رد رئيس الوزراء البريطاني على الألمان الذين وصفهم بناكري الجميل ((الولايات المتحدة هي مَن صنعتهم وأنعمت عليهم بنعمة الديمقراطية بعد حقب طويلة من الإستبداد ))

[5]– جيرمي شابارو، "نحو أوروبا ما بعد الحقبة الأمريكية: إعادة تقييم قوة العلاقات الأمريكية الأوروبية"، دراسة صادرة عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أكتوبر 2009، في: http //ecfr.3cdn.net

[6]– ناقش المؤتمر الإستراتيجية الجديدة لدول حلف شمالي الأطلسي عقب الإعلان عن إنتهاء مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وبدء مرحلة مختلفة في العلاقات الدولية تبرز فيها قوى جديدة كانت تستظل بمظلة كل من القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

[7]– يوازي تاريخيا، إطلاق المنظور الأمريكي الشامل للنظام الدولي الجديد من طرف بوش الأب، الذي يسعى إلى الفكر التدخلي في كل نقاط من العالم تهدد فيها المصالح الأمريكية.

[8]– عبد الرحمن تيشوري، هل ينهي الإتحاد الأوروبي هيمنة القطب الأمريكي ويحقق التوازن الدولي، الحوار المتمدن، ع 1300، في:/http://www.ahewar.org/debat ، ( 2005/8/28، الساعة 11:04 )،

[9] – زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، (مركز الدراسات العسكرية، ط2 ، 1999). د ص

[10]– إعتمد هذا المبدأ كلا من "برجنيف" ونجده عند ريغان كذلك.

[11] – بلقزيز، عبد الله "ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي" أفريقيا الشرق،( بيروت، د د ن، 1999)، ص ص 23–29.

[12] – توفيق سعد حقي، مرجع سابق، ص333.

[13]– تنقسم بلجيكا لثلاث مناطق: منطقة بروكسل العاصمة، منطقة فلاندر –الرئيسية– التي تتكون من خمس مقاطعات هي: انتويرب، ليمبرج، فلاندر الشرقية، فلاندر الغربية وباربانت الفلامنكية. والمنطقة الوالونية تضم بدورها خمس مقاطعات هي برابانت الوالونية، هينوت، لييج، ليكسكبورغ ونامور. ولكل منطقة من هذه الثلاث رئيسا للوزراء ومجلس للوزراء وبرلمان يعرف بالمجلس الإقليمي.

[14]– عبد الله صالح، فراغ سياسي ممتد: أبعاد الأزمة السياسية في بلجيكا وتطورها، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، م 46، ع.184، (أفريل 2011)، ص ص. 150–153.

[15]– خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقات المستقبلية، في http://www.politics-dz.com/threads/tdayiat-xrug-britania-mn-alatxhad-alurubi/

[16]– رأت فرنسا على لسان رئيسها السابق "نيكولا ساركوزي" «أنه يجب على أوروبا للخروج من أزمات الديون السيادية: "أن تمشي وفقا لسرعتين"، وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما، لاسيما في ظل إحتمال إنضمام المزيد من الدول إلى الاتحاد الأوروبي». بينما عبر نائب المستشارة الألمانية وزير الإقتصاد، "فيليب روزلر"، بأن « البنك المركزي الأوروبي لا يملك موارد بلا حدود للتصدي لأزمة ديون أوروبا»

[17]– عبد الله صالح، فراغ سياسي ممتد: أبعاد الأزمة السياسية في بلجيكا وتطورها، مرجع سابق، ص ص. 152، 153.

[18]– إن البنك المركزي الأوروبي هو المؤسسة فوق الدولوية الوحيدة التي يمكنها أن تستجيب بسرعة وبمرونة للتطورات الجارية في الأسواق المالية، ويحاول البنك المركزي الأوروبي تأمين الإستقرار في النظام البنكي في الإتحاد الأوروبي، والبنوك الواقعة في أزمة يمكنها أن تحصل من البنك المركزي الأوروبي على قروض غير محددة ولمدة ثلاث سنوات بفوائد مخفضة جدا.

[19]– الأزمة التي مست الاتحاد الأوربي امتدت تداعياتها إلى أوروبا الوسطى.

[20]– جورج حداد، أزمة المديونية تهدد العالم الرأسمالي الغربي، الحوار المتمدن، ع 3586، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid، (24/ 12 /2011، الساعة 07:21)

[21]– حققت على مدى ثلاث سنوات قبيل 2008، إيرلندا أعلى معدلات نمو في منطقة اليورو تعادل 6٪، مما أثار حفيظة معظم شركائها، في مقدمتهما الجار البريطاني.

[22]– الحد الذي يفرضه الإتحاد الأوروبي هو 3٪.

[23]– في واقع الأمر أزمة الديون السيادية الأوروبية هي إمتداد للازمة المالية العالمية (2008)، بحيث إنقسمت هذه الأخيرة إلى جزئين، الأول أزمة التمويل العقاري، الثاني بالتوسع في الإستثمار وإقتراض الحكومات الأوروبية قصد تمويل النقص في ميزانياتها المالية، ولقد ساهمت العملة النقدية الموحدة في سرعة إنتشارها بين البنوك الأوروبية.

[24]– إنفجرت الحقائق للعيان مع وصول الحكومة الإشتراكية التي يترأسها "جورج بابا نديو".

[25]– نزيرة الأفندي، أزمة كاشفة: منطقة اليورو في مواجهة الوحدة الأوروبية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، م 47، ع 187، (جانفي 2012)، ص ص 116، 117.

[26]– تضمنت خطة الإنقاذ الأولى تقديم 110مليار أورو لليونان، 85 مليار أورو لإيرلندا، 78 مليار أورو للبرتغال، أما خطة الإنقاذ الثانية تضمنت تقديم 109 مليار أورو لاثينا.

[27]– إتضح ذلك إثر إعداد خطة الإنقاذ الأولى التي تضمنت إيجاد آلية لدعم الحكومات في وقت الأزمات برأسمال يعادل 440 مليار أورو، مع مساهمت صندوق النقد الدولي بحوالي 250 مليار أورو، ويستمر عمل هذا الصندوق إلى غاية 2013.

[28]– مثال التلويح الفرنسي بخفض تصنيفها من فئة "A" نظرا لإنكشاف بنوكها بديون مستحقة على إيطاليا بنسبة 25 مليار دولار، وإرتفاع دينها العام إلى نسبة 87٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[29]– مجهول، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحدث زلزالا عالميا، الخبر Elkhabar، في: http://fibladi.dz/%D8%A7%D9

[30]– رئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة "نيوزويك"، في مقال في صحيفة "الواشنطن بوست"

[31]– مأمون كيوان، الاتحاد الأوروبي جدل الوحدة والانقسام، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 11، ع 120، (ديسمبر 2011)، في: http://www.wahdaislamyia.org/issues/120/mkiwan.htm

[32]– خالد عبد العظيم، فرنسا بين عصرين... التحولات السياسية والمجتمعية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2009، في: السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 46، العدد 184، (أفريل 2011)، ص 185.

[33]– على محمد على، الدين والعلمانية: حظر النقاب وتطور الإسلاموفوبيا في فرنسا، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، م 46، ع 185، (يوليو 2011)، ص ص 126، 167.

[34]– عبد الله صالح، تفجيرات أوسلو: اليمين الأوروبي من التطرف إلى العنف، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، م 46، ع 186، (أكتوبر 2011)، ص ص 108– 110.

[35]– ريم عوني، مزاج ثوري: التاثيرات العربية في "إحتجاجات" الدول الأوروبية، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، م 46، ع 185، (يوليو 2011)، ص ص 134، 135.

[36]– أحمد دياب، إقتصادات الأزمة في أوروبا: الأزمة المالية في اليونان وإيرلندا، مرجع سابق، ص 113.

[37]– من المعروف ان إتفاقية حلف الناتو في أفريل 1949 كانت مبنية على إلتزام الو م أ بحماية دول القارة، لكن مع بداية تراجع الإقتصاد الأمريكي وفقدانه قوته، فقدت معه قدرتها على توفير تلك الإلتزامات.

[38]–إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: دار السلاسل، 1993)، ص ص293–296.